

مع ان العين موجود مثلاً وان زاد في العين فليكن معها
او في غيرها او يلزم صاحب المال بالصبر الى ان ياتي او ان
السكر في حاله في ام كيف الحال — يلزم المشرك اليه
السكر المسلم فيه غلاً او خضراً ان السكر المسلم فيه لم يقطع وهو
موجود ويحلر المسلم اليه على الاثبات بالسل فيه فان امتنع
حمسه الفاضل حتى يرد في الحق الواجب عليه فان مطلق
الغنى لم ولو فرض ان السكر كان رخيصاً وعند طول الاجل
ارتفع سعره جدا يلزم المشرك اليه ان ياتي بالثلث فيه جراً ولا
يلزم ربه المسلم الصبر الا برهانه — في شخص السنة
عمره في شهر العراثة عشر سنة وطاويهي عمه ايرافا اذ ان العم
المذكور اليه يرضى امره الي حاكم شرعي في تزوج بها في غيبة الوصي
المذكور ليعده في بلاد السودان ان هذا الشرع الشرعي يجوز ذلك
ويزوجها بغير علم ولا يفتقر الي اذنها ورضاها مع وجوده
بالكف وعدم علم بذلك — ان كانت المذكورة بلفظ
لا بد من سنينها وان لم تكن بلفظ فللقاضي ولا بد
التزوج ولا يفتقر الي الوصي فان الوصي يتسلمه وتبني التزوج
ولها الخيار اذا بلغت ان سقاة اختار انفسه وفتحت
النكاح — في وصي من قبل الشرع الشريفا اذا سمع بهج
الفقار الذي فيه شفعة للينهم وسكت ثم طلب الشفعة
اللينهم هل ذلك ام لا — الوصي الطلبي الاصح
ولا تبطل شفعة — في اشارة وقتت وقفا على نصها
مدة من زمانها من بعدها على اربعة فلاتة وقداثة مدة
حياتها من غير متناكس لها من بعدها على اولادها الموجودين

بعد

في المدة مشمول التواجر بثبوتها وحكم حكم جليلي والخال ان ستة
سبعين وستة مائة للاجبية لم يكن لها غلال كون ايضا محولة
في ستة احدى وسبعين وستة مائة وواقفت الستة الهريمية القبطية
تعمل بكون مدة التواجر الاول مصادق الحمل وهل يفيق التواجر
الاول لكونه له بمصادف الحمل ويكون ان التواجر الثاني اكثر مبلغاً
من التواجر الاول واذا قلتم بعد ان افساخ للتواجر الاول
من المستحق الانتفاع بالزراعة بالطين المذكور الذي سماه
الرب في ستة احدى وسبعين وستة مائة الست اجراء اول والثاني
اذا استاجرتم اجراً شخصاً من ذلك المشفعة فان
اجرها باقل من اجرة المشرك اجازته فيما عدا السنة الموجزة
ويلزم للموقف اجرة المشرك ونحو اجازته فيما عدا السنة الموجزة
والله اعلم — رحمه الله في رجل يرضى لوالده على الطريق
وقال له على الطلاق الثلاثة انت تناك وانا تناك وانت حلومي
ولم يثبت ما قاله فنادا يلزمه وهل تطلق امراته ثلاثاً
حيث لم يثبت على القول بشي ما ادعاه القائل
حد الفاي حد الفخذ وطلقت زوجته الطلاق المذكور
فيما اذا اختلفت الروايات عن الامام الاعظم ابي
حينئذ رحمه الله في مسألة وطاواهي لانه قد يقضي
بقضاء قوة المحنة يعمل بها وهل اذا كان معه ابو يوسف
وسجد موافق قوله لقوله ما هل يتعدى عنه ويعمل برواية منفردة
عن ابي حنيفة وكذا اذا كان معه احد صاحبيه وهل اذا خالفه
بوجود بقوله ابي حنيفة او بقوله اهل حنيفة النقي من الاقوال
حنيفة في باب اشاتم لبطلان قوة الدليل وهل اذا ايجد في الليلة

بعد

فصلاً